ردودُ الدماميني النَّحويّةُ في كِتَابِهِ مصابيح الجامع في الأفعالِ

أ.م.د.عمر علي محمد شهاب الدليمي
جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية/ قسم اللغة العربية

الملخص :

بحثي الموسوم (ردودُ الدماميني النَّحويّةُ في كِتَابِهِ مصابيح الجامع في الأفعالِ) جمعت فيه ردود العلامة الدماميني – رحمه الله - النَّحويّة على النُّحاة وعلماء التفسير والحديث وغيرهم في كتابه مصابيح الجامع الذي شرح فيه أصحّ الكتب بعد كتاب الله ، إنّه صحيح البخاري ، ويقع في عشر مجلداتٍ ، وقد جاء شرحه هذا مشتملًا على علوم شتى فقد طرق فيه السيرة ، والفقه ، والنحو ، واللغة ، والبلاغة ، ناقلًا أحيانا ومجتهدًا أحيانا أخرى ، ورادًا ومعترضًا في مواضع كثيرة ، فجمعت ردوده النَّحوية فقط ، فوجدتها ردودًا متميزةً تستحق الدراسة ، واقتصرت على ردوده في الأفعال ، وأفردت ردوده في الأسماء والحروف بحثين مستقلين لكثرتهما. وهذا البحث يغوص في دقائق لغة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وهو الحديث النبوي الشريف ، ومن خلال مناقشة الردود والتوسع فيها نستطيع أنْ نزيل الإشكال والإبهام والغموض عن كثير من الأحاديث التي أشكل فهمها على كثير من العلماء؛ لذلك اختلفوا فيها وعلى أساس هذا الاختلاف اختلفوا في استنباط الأحكام الشرعية.

Abstract

Research Summary In his book, the lamps of the mosque in which he explained the most correct books after the book of God, it is true Bukhari, and is located in the tenth This has been explained in various ways, including the ways of biography, jurisprudence, grammar, language, eloquence, sometimes conveying, and sometimes refuting, and in many places rejecting and rejecting it, so I gathered its grammatical responses only. His replies to names and deeds, and his responses in the letters with independent research for many. This research digs in minutes the language of the second source of Islamic legislation is the Prophet's Hadith, and through the discussion of responses and expansion, we can remove the confusion and ambiguity and many of the ahaadeeth that I understand on many scientists; so they differed and on the basis of this difference differed The

المقدمة :

الحمدُ للهِ الذي نصرَ عبادَهُ الصادقين، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنا محمدٍ - صلَّى الله عليه وسلَّم - سَيِّدِ الأولين والآخرين. أمّا بعد :

فإنّ من عظيم فضل الله - تعالى - أن يصلَ الإنسانُ إلى غاية سامية في هذه الحياة ، ومن أسمى الغايات أن يتعلمَ الإنسانُ مسألةً من العلمِ أو يعلمَها غيرَهُ.

وممّا كانت تتوق إليه نفسي وتشتهيه ، أنْ أختصَّ بدراسة تربط بين النَّحو والحديث الشريف ، فمددت خيط رجائي لنحويٍّ جمع بين العلمين وتفوق فيهما إنَّه العلامة بدر الدين الدماميني – رحمه الله - الذي علّلَ كثيرًا من المسائل النحوية واجتهد فيها ، وردّ على كبار النحويين ممن سبقوه وعاصروه.

وقد وقفت على ردوده في كتابه مصابيح الجامع الذي شرح فيه أصحّ الكتب بعد كتاب الله ، إنّه صحيح البخاري ، ويقع في عشر مجلداتٍ ، وقد جاء شرحه هذا مشتملًا على علوم شتى فقد طرق فيه السيرة ، والفقه ، والنحو، واللغة ، والبلاغة ، ناقلًا أحيانا ومجتهدًا أحيانا أخرى ، ورادًا ومعترضًا في مواضع كثيرة ، فجمعت ردوده النَّحوية فوجدتها ردودًا متميزةً تستحق الدراسة واقتصرت على ردوده في هذا البحث على الأفعال ، وأفردت ردوده في الأسماء والحروف ببحوث مستقلة لكثرتها.

ولم أُسَمِ البحثَ ردوده على النُّحاة ؛ لأنَّ كثيرا من ردوده النحوية لم تكن على علماء النحو، وإنّما كانت على علماء الحديث أو شراحه أو علماء القرآن وتفسيره ، وجديرٌ بالإشارة أن أبين أنّ العلماء السابقين كانوا موسوعات علمية في الفقه والأُصول والحديث والقرآن والنحو واللغة وغيرها من علوم الشريعة ، لكن بعضًا منهم اشتهر أو برز في بعض العلوم ونسبه من جاء بعده إلى العلم الذي اشتهر به ، ولم يكن العَالِمُ متخصصًا بعلمٍ واحدٍ أو بجزءٍ من العلم ، كما في زماننا ، لكن مراعاةً لهذه النظرة سميته (ردودُ الدماميني النَّحويّةُ في كِتَابِهِ مصابيح الجامع في الأفعالِ) فقد جمعت فيه ردوده النحوية في كتابه مصابيح الجامع على كلِّ عالم ردَّ عليه في مسألة نحوية تختص بالأفعال ، وكانت ردوده في الأفعال أقلَّ الردود ، فأكثرها في الحروف ثم في الأسماء ، وقد أفردت بحثًا مستقلًا لكل قسمٍ ، أمّا ردوده في الأفعال مع قلتها لكنّها تبين شخصية الدماميني النّحوية وطريقة تعامله مع المسائل ومع العلماء المردود عليهم ، فهي أُنموذج تعكس لنا أسلوبه وعلميته في هذه المسائل وغيرها مما لم يسعها البحث . وجعلت البحث من مقدمةٍ وتمهيدٍ اختصرت فيه حياته ، وثلاثة مباحث وخاتمةٍ ، فالمبحث الأول يتضمن: ردوده في الفعل الماضي ، والمبحث الثاني: ردوده في الفعل المضارع ، والمبحث الثالث: ردوده في فعل الأمر. وقد قمت بدراسة تلك الردود بالطريقة الآتية:

١-أذكر عنوانًا لكلِّ مسألة يناسب الموضوع.

٢-أذكر الحديث أو إذا كان الحديث طويلًا أذكر منه الجزء الذي وردت فيه المسألة المردود فيها واخرجه من كتب الحديث.

٣-أذكر رأي المردود عليه بعد العودة إلى مصادره الأصلية والتوثق من صحة قوله ، ثم أعقبه بذكر ردِّ الدماميني عليه.

٤-أعرض المسألة على مَظَانِّها وأبين بإيجاز أقوال النُّحاة السابقين واللاحقين ومذاهبهم فيها، حتى يتبين لي وجه الحق في كلِّ موطن بالاحتكام إلى آراء النُّحاة وحججهم ، فالحق أحق أنْ يتبع.

٥-أذكر الرأي الراجح عندي بعد مناقشة أدلة الدماميني والمردود عليهم وآراء النُّحاة الآخرين معتمدًا الدليل وصحة المعنى وفق السياق دون تعصب لعالم أو تحيز لمذهب.

وختامًا فهذا جهدي الذي بذلته في هذا البحث ، فإنْ كنْتُ أصبْتُ فذلك بفضل الله- تعالى- ولا أدّعي أنّي قد أدركْتُ ما قصدْتُ إليه ، ولكن هذا ما وصل إليهِ علمي ووقف عنده جهدي، وإنْ كنت قصَّرْتُ في شيء فإنَّما ضعفٌ ساقهُ العَجْزُ إليّ ، وإنْ قاربت فمن فضل الله – تعالى- علي؛ ولأنَّ الكمال لله- تعالى - ولكتابه العظيم دون غيره من الكتب فليس هناك عمل الّا يعتريه النقصُ الذي هو من طبيعة البشر، كما أيّدَ العمادُ الأصبهاني ذلك بقوله: (إنّي رأيت أنَّه لا يكتبُ انسانٌ كتابًا في يومه الّا قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسنَ، ولو زِيدَ لكان يُستحسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجملَ، وهذا من أعظم العِبَرِ، وهو دليل استيلاء النَّقصِ على جملة البشر) [١].

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ على سيِّدِنا محمدٍ - صلَّى الله عليه وسلَّم - وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

اسمه ونسبه:

هو العلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسن بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن ابراهيم[٢] القرشي المخزومي الإسكندراني المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب[٣] .

ولادته ونشأته:

ولد العلامة بدر الدين الدماميني في الإسكندرية سنة (٧٦٣هـ)، وأخذ عن أئمة العلم فيها ثم رحل إلى القاهرة لمزيد من التحصيل العلمي، ففاق في النحو والنظم والنثر والخط، وشارك في الفقه وغيره، وناب في الحكم ودرّس بعدة مدارس، واشتهر ذكره، وقد كان له رغبة دافعة وذاكرة حافظة مكنته الأخيرة هذه من استيعاب أكثر العلوم التي واظب على دروسها أو انقطع إليها خاصة علوم العربية، ثم رحل سنة (٨٠٠هـ) إلى دمشق ورجع منها وعاد إلى بلده، وتولى خطابة الجامع، وترك نيابة الحكم، وأقبل على الاشتغال بالتجارة، ودخل اليمن سنة (٨٢٠هـ) ودرّس بجامع (زبيد) نحو سنة فلم يرجَ له بها أمرٌ، فركب البحر إلى الهند، فحصل له فيها إقبالٌ كبيرٌ وأخذوا عنه وعظموه[٤] .

وفاته :

توفي الإمام بدر الدين الدماميني – رحمه الله تعالى – بمدينه (كلبرجا) او(كلبركا) في الهند في شعبان عن نحو سبعين عامًا، وقد اختلف العلماء في سنة وفاته على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو المعتمد سنة (٨٢٧ه): ذكره السخاوي وتبعه الزركلي[٥] .

الثاني: سنة (٨٢٨ه) ذكره المقريزي[٦] .

الثالث: سنة (٨٣٧ ه) أو(٨٣٨ه) ذكره السيوطي، وقال: قُتِلَ مسمومًا[٧]

المبحث الأول: ردودهُ في الفعل الماضي :

ـ أوجه الإعراب في (قيلَ وقالَ)

عن المُغيرة – رضي الله عنه - ، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - قال: ((إنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ ، وَمَنْعًا وَهَاتِ ، وَوَأْدَ البَنَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وقَالَ ، وَكَثرةَ السُّؤَالِ ، وإِضَاعةَ المَالِ)) [٨].

قال ابن حجر في فتح الباري: ((كَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وقَالَ ، كذا للأكثر بغير تنوين))[٩]، وقد ثبتت هذه الرواية عند السيوطي أيضًا، حيثُ قال: ((هما فعلان ذُكِرَا على الحكاية ، وللكشميهني [١٠] في (قيل وقال) بالتنوين: أي: قيلًا وقالًا)) [١١].

قال الزركشي: ((المشهور عند أهل اللغة في هاتين الكلمتين أنّهما اسمانِ معربانِ ، ويدخلهما الألف واللام ، فالمشهور في الحديث بناؤهما على الفتح على أنّه فعلان ماضيان ، فعلى هذا يكون التقدير: نهى عن قول: قيلَ وقالَ ، وفيهما ضَميرٌ فاعلٌ مستترٌ)) [١٢].

وردّهُ الدماميني بقولهِ: ((لا حاجة إلى ادعاء استتار ضمير فيهما ، بل هما فعلان ماضيان على رأي ابن مالك في جواز جريان الإسناد إلى الكلمة في أنواعها الثلاثة ، نحو: زيدٌ ثلاثيٌّ ، وضربَ فعلٌ ماضٍ ، ومِنْ حرفُ جرٍّ، ولا شك أنّهما مسندٌ اليهما في التقدير؛ إذ المعنى: قيلٌ وقالٌ كرهتُهما – عليه الصلاة والسلام - ، أو اسمان عند الجمهور ، والفتح على الحكاية ، وينكرون أن يكون غير الاسم مسندًا إليه ، كما هو مقرر في محلّهِ ، وعبارته: إنّ الله كره لكم ثلاثًا: قيل وقال ، بالفتح بدل من : ثلاثًا))[١٣] ؛ لذلك فإنّ الدماميني أنكر الفعلية في (قيل وقال) ، وردّ على الزركشي بقوله: ((لا نُسَلِمُ أنّ كلّ واحدٍ منهما فعلٌ ، بل كلُّ واحدٍ منهما مسمّاه الفعلُ الذي هو فعل ، أو قال: اسمٌ فُتِحَ آخره على الحكاية)) [١٤].

كما أجاز الزركشي أنْ يكونا أسمين لو رُويا بالتنوين بقوله: ((لو رُوِيَ بالتنوين لجازَ))[١٥] ، ولم يخالفه الدماميني في ذلك الافتراض ، فلو رُوي لكان مسلمًا به لكنه لم يُروَ؛ لذا أمتنع أن يكونا اسمين ، بل هما فعلان ؛ لذا ردَّه بقولهِ: ((لو رُوِيَ بالتنوين على تقدير كونهما اسمين فمسلمٌ ، وإلّا فممنوعٌ))[١٦].

قالَ ابن دقيق العيد: ((لو كانا اسمين بمعنى واحد ، كالقول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة)) [١٧].

أمَّا كلام الدماميني فظاهرهُ أنَّهُ لم يقل بفعليةِ (قيل وقال) في هذا التركيب غيرُ ابنِ مالكٍ ، وهو كلامٌ ينقصهُ الاستقراءُ ، فالقول بالفعلية في هذهِ المسألةِ هو قولُ الكوفيين [١٨].

جاءَ في مرقاة المفاتيح قولُهُ: ((قيل وقال ، إمّا مصدرانِ أُتِيَ بهما للتأكيد، وحُذِفَ التنوينُ لإرادة المضاف اليه المحذوف، أي: كَرِهَ لكم قيل وقال ما لا فائدة فيه، أو ماضيان))[١٩].

وأرى أنّ الراجح هو ما قالهُ الزركشي من أنّهما فعلان مبنيان على الفتح ، ذُكِرَا على الحكاية ، والمراد النهي عن القيل والقال.

- (ليس) بين الفعلية والحرفية

عن عَبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ بنِ رافعِ بنِ خَدِيجٍ ، عن جَدِّهِ ، قال: إنّا نرجو أو نخافُ العدوَّ غَدًا، وليست معنا مُدًى ، أفنذبحُ بالقَصَبِ ؟ قال - صلى الله عليه وسلم -: ((ما أَنْهَرَ الدَّمَ ، وذُكِرَ اسمُ الله عليه فكلُوهُ ، ليسَ السِّنَّ والظُّفُرَ، وسأُحَدِّثُكُمْ عن ذلكَ ، أمّا السِّنّ فعظمٌ ، وأمّا الظُّفُرَ فَمُدَى الحَبَشَةِ))[٢٠].

يرى الزركشي أنّ (ليس) بمعنى (إلّا) وذلك بقوله: ((إنّ (ليس) هنا للاستثناء بمعنى (إلّا) وما بعدها بالنصب على الاستثناء))[٢١].

وردّهُ الدماميني بقوله: ((الصحيح أنّها ناسخةٌ ، وأنّ اسمَها ضميرٌ راجعٌ للبعضِ المفهومِ مما تقدمَ ، واستتارُهُ واجبٌ ، فلا يليها في اللفظ إلّا المنصوبُ))[٢٢].

(ليس) من أخوات كان في العمل إلّا أنّها جامدةُ التصرفِ لا يأتي منها مضارعٌ ، ولا أمرٌ، ولا اسمُ فاعلٍ ، ولا مصدرٌ، ولعدم تصرفها قال سيبويه: ((فأمّا ليس فإنّهُ لا يكون فيها ذلك ؛ لأنّها وضعت موضعًا واحدًا ، من ثم لم تصرف الفعل الآخر))[٢٣].

ويرى بعضهم أنّ (ليس) هي موضوعة للنفي بمنزلة (ما) تنفي الجملة التي تدخل عليها ، فكما أنّ (ما) لا يصح أن يقال فيها: إنّها فعلٌ ، فكذلك (ليس).

قال سيبويه عن ذلك: ((وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ (ما) وذلك قليلٌ لا يكاد يعرف فهذا إن يكون منه: ليسَ خلقَ اللهُ أشعرَ منه ، و ليس قالَها زيدٌ))[٢٤].

وأمّا أهل الحجاز فيشبهون (ما) بـ (ليس) إذا كان معناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع (الحين) خاصة[٢٥]. ونظرًا لهذهِ الصلةِ الحميمةِ والشَّبهِ القويّ بين (ما وليس) قيل عنها إنّ (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية [٢٦]؛ لذلك وقع الخلاف فيها بين النُّحاة ، ولهم فيها مذهبان :

المذهب الأول : ذهب جمهور النُّحاة إلى أنّ (ليس) فعلٌ ، لكنَّهُ غيرُ متصرفٍ ، واستدلوا على فعليتها بأمور منها :

١-اتصال الضمير المرفوع بها ، كقولك: لسْتُ ، ولسْنا ، ولسْتَ ، ولسْتِ ، ولسْتُنَّ ، ولسْتُما ، فهو كقولك: ضربْتُ ، وضربْنا، وضربْتَ ، وضربْتِ ، وضربْتُنَّ ، وضربْتُمَا ، فلو كانت حرفًا لم يتصلْ بها ضميرُ الرفعِ.

٢- أنّها تلحقُها علامةُ التأنيثِ ، أعني: أنّها تثبتُ معها تاءُ التأنيثِ مع المؤنثِ ، وتسقط مع المذكر، نحو: ليس زيدٌ قائمًا، وليست هندُ قائمةً ، فلمّا وُجِدَ مع (ليس) ما لا يكون إلّا مع الأفعال دلَّ على أنّها فعلٌ.

٣- أنّ آخرَ (ليس) مفتوحٌ ، كما فُتِحَ آخرُ الأفعالِ الماضيةِ [٢٧].

المذهب الثاني: ذهبَ ابنُ السرّاجِ، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه إلى أنّها حرفٌ، واستدلوا بأمورٍ منها :

١-أنَّها على وزن شيءٍ من الأفعال.

٢-لم يأتِ منها اسمُ فاعلٍ ، ولا اسمُ مفعولٍ ، ولا لفظٌ مستقلٌ.

٣- أنّ الفعلَ موضوعٌ لإثبات الحدثِ والزمانِ ، و(ليس) لا تدلُّ على واحدٍ منها.

٤- لو كانت فعلًا لصح أنْ تكونَ صلةً لـ (ما) المصدريةِ ، نحو: ما أحسن ما ليس زيد قائمًا، فلمَّا لم يصح ذلك منها خرجتْ عن حيز الأفعال(٢٨).

وقد رُدَّتْ هذهِ الأمورُ بما يأتي :

أولًا: أمَّا إنَّها لم يأتِ منها اسمُ فاعلٍ ، ولا مفعولٌ ، ولا مضارعٌ ، فهذا لا يدلُّ على أنَّها حرفٌ ، فقد وُجِدَ عدمُ التصرف في أفعال التعجب (نعم و بئس) ، وهذهِ أفعالٌ ، ولم تكن حروفًا.

ثانيًا: وأمَّا امتناع مجيئها صلة (ما) المصدرية ؛ فلأنّها وضعت على النفي كالحرف ، فلا يكون منها مصدرٌ.

ثالثاً: وأمَّا إنَّ الفعلَ موضوعٌ لإثباتِ الحدثِ والزمانِ ، فهذا ليس على إطلاقة ، فإنَّ من الأفعال ما يدلُّ على النفي ، نحو: تركَ ، وصامَ ، وكفَّ عن الفعل ، وهذه أفعالٌ بلا خلافٍ(٢٩).

بعد إيجاز رأي المذهبين أرجح مذهب الجمهور أنّ (ليس) فعلٌ ناقصٌ ، لكنَّه يفيد الاستثناءَ؛ لذا أرى أنّ من الأولى حملَ كلامِ الزركشي على المعنى ؛ لأنَّ (ليس) أداة من أدوات الاستثناء ، وهي هنا تفيدُ ما تفيدُهُ إلّا ، والمستثنى بها واجبٌ ، والنصب بمقتضى الخبرية(٣٠)، والمستثنى منه فاعل (أَنْهَرَ) ، وحملُ كلام الزركشي على المعنى أولى من التصحيح عليه بما يُوهمُ الخطأ في كلامه.

المطلب الثاني: ردودهُ في الفعل المضارع :

ـ إعراب جملة (يُدْعَى)

عن أبي هُرَيرَةَ - رضي الله عنه - أنّه كان يقولُ: ((شَرُّ الطّعامِ طَعامُ الوَليمَةِ، يُدْعَى لها الأغنياءُ، ويُترَكُ الفقراءُ، ومَنْ تركَ الدَّعوةَ فقد عصى اللهَ ورسولَهُ - صلى الله عليه وسلم-))(٣١).

قال الزركشي: ((جملة (يُدْعَى) في موضع الحال لطعام الوليمة))(٣٢).

وردّهُ الدماميني بقوله: ((إنَّها الظاهرُ صفةٌ للوليمةِ على أنْ يُجعَلَ اللام الجنسية مثلها في قول الشاعر(٣٣):

ولقد أمرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني ....

ويستغنى حينئذ عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة لـ(طعام)))(٣٤).

قال ابن مالك في الألفية (٣٥):

ونعتوا بجملةٍ مُنْكرًا ... فأعطيت ما أعطيته خبرًا

ففي قوله (ونعتوا بجملةٍ) ثلاثة شروط :

شرط في المنعوت ، وهو أنْ يكون (منكرًا) إمّا لفظًا ومعنًى ، نحو قوله – تعالى-: ((وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ)) (٣٦) ، أو معنًى لا لفظًا ، وهو المعرَّفُ بـ (أل) الجنسية ، كقول الشاعر: (٣٧)

ولقد أمرُّ على اللّئيم يَسُبُّني .....

وشرطان في الجملة : أحدهما: أنْ تكونَ مشتملةَ على ضمير يربطهما بالموصوف ، إمَّا ملفوظٌ ، كما تقدم ، أو مقدّرٌ، كقوله: ((وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا))[٣٨]، أي: لا تَجزي فيه ، أو بدلٌ منه.

والثاني: أنْ تكون خبريةً ، أي: محتملة للصدق أو الكذب ، وإليه أشارَ بقولِهِ: [٣٩]((وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)) ، فلا يجوز أن تقول (مررْتُ برجلٍ اضربْهُ ، أو لا تَهنْهُ ، ولا بعبدٍ بعتكَهُ) قاصدًا إنشاء البيع ، فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والإنشائية[٤٠].

وقد ذكر الأشموني: ((أنّه استثنى من المعارف المعرّفَةِ بـ (لام) الجنس ، وقال: فإنّه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ؛ ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله: (ولقد أمرُّ على اللّئيم يَسُبُّني): إنَّ جملة (يَسُبُّني) صفة لا حال ؛ لأنّ المعنى: ولقد أمرُّ على لئيمٍ من اللِّئام ، ومنه قوله – تعالى -: ((وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ))[٤١]))[٤٢].

الراجح عندي ما ذهب إليه الدماميني ، فجملة (يُدْعَى) صفةٌ لـ (الوليمة) ولا يصحُ أن تكون حالًا؛ لأنّ (أل) في (الوليمة) هي الجنسية ، فتكون بحكم النكرة: لأنّ المقصود: شَرُّ الطّعامِ طَعامُ وَلِيمَةٍ يُدْعَى لها الأغنياءُ ، ويُترَكُ الفقراءُ ، ومعروفٌ أنّ الجمل بعد النكرات صفاتٌ وبعد المعارف أحوالٌ ، فالوليمة هنا أحوج للوصف من بيان حالها.

- إعراب (يصيبك)

عَنْ أَنَسٍ- رَضِي اللهُ عَنْهُ - قالَ: ((لَمَّا كانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - مُجَوِّبٌ بِهِ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ لَهُ ، وَكانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا راميًا شَدِيدَ القِدِّ يَكْسِرُ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أو ثلاثًا ، وَكانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ ، فيقولُ : ((انْثُرْهَا لِأَبِي طَلْحَةَ)) ، فَأَشْرَفَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - يَنْظُرُ إلى القَوْمِ ، فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللهِ ، بأبي أَنْتَ وَأُمِّي لا تُشْرِفْ ؛ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ القَوْمِ نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ))[٤٣]. قال الزركشي: ((بالرفع ، وهو الصواب ، وعند الأصيلي[٤٤] : (يصبْك) بالجزم))[٤٥]. وردّهُ القاضي بقوله: ((الأول هو الصوابُ ، والثاني خطأٌ، وقلبٌ للمعنى))[٤٦]. وردّ الدماميني القاضي بقولِهِ: ((بل الثاني هو الصوابُ ، على رأي الكسائي[٤٧] المشهور))[٤٨].

ورفض السيوطي هذا التخريج بقوله: ((إذ لايستقيم أنْ تقول: إنْ تشرفْ يصبْك ، ولكن جوزهُ الكوفيون))[٤٩].

لقد ثبُتَتْ هاتانِ الروايتانِ عند الكرماني[٥٠]، والقسطلاني [٥١] لكنَّ ابن مالك قال في الألفية[٥٢]:

وشرطُ جزمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تضع إنْ قبلَ لا دونَ تخالفٍ يقع.

يعني: إنّ شرطَ جزمِ الجوابِ بعد النهي أنْ يصحَ إقامةُ شرطٍ منفي مقامَهُ ، وعلامة ذلك أنْ يصحَ المعنى بتقدير (إنْ) قبلَ (لا) النافية ، نحو: لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، فهذا يصح جزمه ؛ لأنّ المعنى: إنْ لا تدنُ من

الأسد تسلمْ ، بخلاف: لا تدنُ من الأسد يأكلْكَ ، فإنّ هذا لا يصحُ جزمُهُ ؛ لعدم صحة المعنى بتقدير: إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلْكَ...، هذا مذهب الجمهور (٥٣).

أجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقًا، ولا يشترط الشرط المتقدم بل يقدر: إنْ تدنُ من الأسد يأكلْكَ.

واحتج الكسائي بهذا الحديث ، أي: (لا تُشْرِفْ؛ يُصِيبْكَ سَهْمٌ) على مسألة جزم جواب النهي إذا سقطت الفاء (٥٤). ورجح الدماميني رأي الكسائي لوجاهته ولموافقته رواية الجزم الصحيحة ، وعلّل ترجيحه رأي الكسائي وتصويبه بقوله: ((أجاز: لا تكفرْ تدخلِ النّارَ، ولا تدنُ من الأسد يأكلْكَ ، بالجزم ، إذ من الواضح البين أنّ معنى الأول: لا تكفرْ؛ فإنك إن تكفرْ تدخلِ النّارَ، وأنّ معنى الثاني: لا تدنُ من الأسد ؛ فإنّك إنْ تدنُ منه يأكلْك ، أي بتقدير: إن تكفرْ وإن تَدنُ ، والجماعة إنّما يقدرون فعل الشرط منفيًا ، فلذلك لا يصح عندهم التركيب المذكور) (٥٥). ثُمّ اعقب بكلامٍ يكتب بماء الذهبِ ، وعلى طلبة العلم أن يكون كلامُه لهم دستورًا ومنهاجًا، وذلك بقوله: ((لم يصلِ الأمرُ فيه إلى حدّ إذا وجدْنا روايةً صحيحةً تتخرجُ على رأي إمامٍ من أئمةِ العربية ، جليلِ المكانةِ ، نطرحُ الروايةَ ، ونقطعُ بخطئها ، اعتمادًا على مذهب المخالفين ، هذا أمرٌ لايقتضيه الإنصافُ) (٥٦).

لذا يترجح عندي ما ذهب إليه الكسائي وأيَّدَهُ به الدماميني؛ لوجاهتهِ ؛ ولعدم تكلفهِ ؛ وإمكانية تطبيقه في جميع الشواهد الأخرى المماثلة ؛ ولعدم تعصبه ؛ ولعلميته ؛ وحياديته.

المطلب الثالث: ردودهُ في فعل الأمر:

- إعراب (هاتِ)

قالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَدَخَلْتُ على عبد اللهِ بنِ عبَّاسٍ – رضي الله عنهما - فَقُلْتُ لَهُ: ((أَلَا أَعْرِضُ عليكَ ما حَدَّثْتني عائشةُ عن مرض النّبيّ - صلى الله عليه وسلم - ؟ قال: (هاتِ). فعَرَضْتُ عليه حَدِيثَها فما أنْكَرَ منه شيئًا، غيرَ أنَّه قالَ: أَسَمَّتْ لَكَ الرَّجُلَ الّذي كانَ مع العَبَّاسِ ؟ قُلْتُ: لا، قال: هو عليٌّ)) (٥٧).

قال الزركشي في إعراب (هاتِ): ((وبه يُرَدُّ على ابن عصفور في قوله: إنّها اسمُ فعلٍ ، وإنّما هي فعلُ أمرٍ؛ لأنّ الضمائرَ المرفوعةَ البارزةَ لا تتصلُ إلّا بالأفعال)) (٥٨).

وردّهُ الدماميني بقوله: ((له أنْ يمنعَ هذا الحصرَ، ففي كلام الفارسي ما يدفعه ، فقد صرّحَ بأنّ (ليس) حرفٌ ، وإنّ لحاقَ الضميرِ لها ، نحو: لسْتَ ولسْتُما؛ لشبهها بالفعل ؛ لكونها على ثلاثةِ أحرفٍ ، وبمعنى: ما كانَ ، وكونه رافعًا وناصبًا ؛ كما ألحق الضمير هاتي ، هاتيا ، هاتوا ، هاتينَ ، مع كونه اسمَ فعلٍ لقوة مشابهته للأفعال لفظًا ، وإذا كان كذلك ، فابنُ عصفورٍ ليس مبتدعًا للقول بأنّ (هاتِ) اسمُ فعلٍ ، وليس ثَمّ إجماعٌ على أنّ الضميرَ البارزَ لا يلحقُ إلّا الفعل ، فلا ينقدح ردُّه) (٥٩).

اختلف العلماء في إعراب (هاتِ) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنّها فعلُ أمرٍ من الإيتاء ، وبه قالَ ابنُ حجرٍ (٦٠).

وذهب الخليل إلى أنّ أصلَ (هاتِ) (آتِ) من آتى – يؤُتي- إيتاءً ، فقلبت الهمزة هاءً (٦١).

فجمهور النحاة ذهبوا إلى أنَّ (هاتِ) فعلُ أمرٍ جامدٍ ، لم يسمع عنه الماضي أو المضارع ، استدلوا على فعليتهِ بأنّ ضمائر الرفع تلحق به ، وهي لا تلحق بغير الأفعال [٦٢].

الثاني: إنّه اسمُ صوتٍ بمعنى (هاء) التي بمعنى احضر، وزعم ذلك الزمخشري [٦٣].

الثالث: إنّها اسمُ فعلٍ ، بمعنى (أعطِ) ، قال الرضي:- (((هاتِ) من أسماء الأفعال ، بمعنى: أعطِ ، وتتصرف بحسب المأمور، افرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتُذكر أو تؤنث ، فتقول: هات ، هاتيًا ، هاتوا ، هاتي ، هاتين ، وتصرفه دليل فعليته...)) [٦٤] .

لذلك أرى أنّ الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنّ قولهم : إنّ هاتِ فعلُ أمرٍ جامد يشهد له الاستعمال اللغوي ، فهو مكسور الآخر أبدًا إلّا إذا أسند إلى (واو) الجماعة فينضم [٦٥]، قال – تعالى- : ((قلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ)) [٦٦] ، لذلك يكون الصحيح أنّها فعلُ أمرٍ جامدٍ [٦٧].

الخاتمة :

في أدناه أهم النتائج التي خلص إليها البحث :

١-اتضحت شخصية الدماميني المميزة من خلال عرضه ومناقشاته لآراء النحاة ، ولم يكتفِ بمجرد النقل بل كان يناقش ، أو يؤيد و يستحسن، أو يعترض ويرد ، أو يدلي برأيه المستند إلى الدليل والحجة مع الآراء ، ويخطئ مَن يراه على خطأ ، وأحيانًا لا يصرح بخطأ من سبقه لكنّ القارئ اللبيب يستطيع أنْ يفهم أنَّ الآراء الأخرى ضعيفة أو مرجوحة وانّ الرأي الراجح ما ذكره الدماميني.

٢- يعدُّ كتابه مصابيح الجامع جامعًا لخلاصة من سبقوه ممن تناولوا الحديث الشريف بالإعراب وبيان دقائقه اللغوية والنحوية ؛ لذا هو موسوعة في بابه ويحتاج الكتاب إلى عناية الدارسين ممن يبحثون في العلمين ، ففيه من المسائل الكثير مما يمكن أن يخدم المكتبة العربية ، وينفع أهل الحديث والفقه في استنباط الكثير من الأحكام الشرعية.

٣-في أكثر المسائل كان رأي الدماميني هو الراجح فيما ذهب إليه ، وفي مواضع قليلة جدًا كان رأيه مرجوحًا مما يدلل على سعة علمة وقوة حجته وحسن اختياراته ، حيث كان يستعرض جميع الآراء ويناقشها بطريقة علمية ومهنية ثم يردُّ أو يختار أقواها حجة ودليلًا وقبولًا للسياق والمعنى.

٤-اعتمد الدماميني في أكثر ردوده ونقوله وآرائه وشرحه على كتاب شواهد التوضيح لابن مالك وكتاب التنقيح للزركشي ، وعلى أساسهما بنى ردوده ، وآراءه وتعقيباته ، وأستطيع أن أجزم أن كتابه مصابيح الجامع قد تضمن خلاصة الكتابين إنْ لم يكن جميع ما فيهما.

٥-تنوعت أساليبه في الرد حسب المردود عليهم ، وعلى أهمية الرأي ، وقوة خطئه فتجده يقول : هذا خطأ، أو هذا وهم ، أو لا يصح المعنى معه ، أو هذا مما يأباه أهل العربية ، أو فيه نظر.

٦-تنوعت ردوده على علماء الحديث والنحو والتفسير، كالزركشي ، وابن مالك ، وغيرهم ، لكنّ أكثر ردوده كانت على الزركشي، وكأنّه كان شارحًا ومعلقًا على كتابه التنقيح الذي ضَمَّنَ خلاصتَهُ في كتابه مصابيح الجامع، حيث يذكر في شرحِ كلِّ حديث ما ذكره الزركشي ثم يؤيده أو يعارضه.

٧-لم يكن الدماميني متصيدًا لهفوات من يرد عليهم بل على العكس كان يحترم العلماء الذين سبقوه، وإذا ذكر ما يراه خطأً من بعضهم يعتذر لهم ويترحم عليهم أو يقول ربما هذا من خطأِ النساخ ، كما كان يعتذر دائمًا للزركشي، وإنّي أحسبه محبًا للحق وباحثًا عن الصواب وفق الدليل ، وما يقتضيه صحة المعنى ، وموافقة السياق ، وليست غايته إبراز علميته ، ومقارعة كبار العلماء ، وبيان خطأ من سبقوه والتشهير بهم.

٨-في دراسة الردود نتضح لدينا آراء العلماء في إعراب الحديث بما يبين سعة المعاني ودلالاتها، وكلُّ ذلك يصب في خدمة فهم المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بما يغني مساحة استنباط الأحكام الشرعية ، ويثري موارد الفقهاء.

٩-لم يتبنَ الدماميني مذهبًا أو يتعصب لأيِّ رأيٍ أو عالمٍ ، بل كان يتناول المسائل بعلمية ومنهجية ويرجح الرأي وفق الدليل ، أو يدلو بدلوه دون أن يرفض الآراء الأخرى مستندًا إلى صحة المعنى وفق السياق الحديثي عندما لا يجد دليلًا واضحًا يفصل في المسألة.

١٠-كتب الحديث وشروحه وإعرابه مازالت أرضًا خصبة للدراسات النحوية واللغوية ، وفيها كنوز معرفية تخدم الدارسين وتثري المكتبة العربية والشرعية ؛ لذا أدعو الباحثين إلى التوجه إلى دراستها والاستفادة من دقائق كنوزها.

وأسال الله – تعالى - أنْ يجعل عملي هذا خالصًا لوجهة الكريم ، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة ، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.[٦٨]

الهوامش

[١] - أبجد العلوم: ٥٢، العماد: هو عماد الدين الكاتب محمد بن محمد الأصبهاني، مؤرخ، عالم بالأدب، من أكابر الكتّاب في عهد صلاح الدين، توفي سنة ٥٩٧هـ - ١٢٠١م.الأعلام:٢٦/٧.

[٢] - الضوء اللامع: ١٨٤/٧.

[٣] - ينظر: بغية الوعاة : ٦٦/١، وحسن المحاضرة: ٥٣٨/١.

[٤] - ينظر: بغية الوعاة: ٦٦/١، والنجوم الزاهرة: ١٢٨/١٥-١٢٩، وشذرات الذهب: ٢٦٣/٩.

[٥] - ينظر: الضوء اللامع: ١٨٥/٧، والأعلام للزركلي: ٣٤١/٢.

[٦] - ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي: ١٢٥/٧.

[٧] - ينظر: بغية الوعاة: ٦٧/١، وشذرات الذهب: ٢٦٣/٩.

[٨] - صحيح البخاري: ٤/٨، رقم الحديث ٥٩٧٥، وينظر: مسند أحمد، ط الرسالة: ٣٦٣/١٤، رقم الحديث: ٨٧١٩، وصحيح مسلم: ١٣٤٠/٣، رقم الحديث: ١٧١٥.

[٩] - فتح الباري: ٤٠٧/١٠.

[١٠] - الكشميهني: هو محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي الكشميهني المحدث الثقة مات في يوم عرفه سنة (٣٨٩ هـ) ، ينظر: سير أعلام النبلاء ط١ الحديث: ٤٤٠/١٢.

[١١] - التوشيح: ٣٦٣٤/٨.

[١٢] - التنقيح: ١١٥٢/٣.

[١٣] - مصابيح الجامع: ٢٩٨/٩- ٢٩٩.

[١٤] - المصدر نفسه.

[١٥] - التنقيح: ١١٥٢/٣.

[١٦] – مصابيح الجامع: ٢٩٩/٩.

[١٧] - فتح الباري: ٤٠٧/١٠.

[١٨] - ينظر: معاني القرآن للفرّاء:٤٦٨/١، الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة: ٧١، شرح المفصل: ١٠٢/٢.

[١٩] - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣٠٨٢/٧.

[٢٠] - صحيح البخاري: ١٣٨/٣، رقم الحديث: ٢٤٨٨، وينظر: مسند أحمد: ١١١/٢٥، رقم الحديث: ١٥٨٠٦،، وصحيح مسلم:١٥٥٨/٣، رقم الحديث: ١٩٦٨.

[٢١] - التنقيح: ٢ /٥٥٥.

[٢٢] - مصابيح الجامع: ٣٩٨/٥.

[٢٣] - الكتاب: ١/ ٤٦.

[٢٤]- الكتاب: ١/ ١٤٧، وينظر : المقتضب:٤/ ٨٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٠/١، المسألة ١٨، والأزهية في علم الحروف : ١٩٥ ، ومغني اللبيب: ٢٨٤.

[٢٥]- ينظر: الكتاب : ٥٧/١ ، والمقتضب:٤/ ٨٢٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٠/١، المسألة ١٨، ومغني اللبيب: ٢٨٤.

[٢٦]- ينظر: الأزهية في علم الحروف : ١٩٥ ، ورصف المباني: ٣٠٠.

[٢٧]- ينظر الكتاب: ٣٧/٢-٤٠، والمقتضب:٤/ ٨٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٠/١، المسألة ١٨، والجنى الداني : ٤٥٩ ، ومغني اللبيب: ٢٨٤.

[٢٨] - ينظر: الأصول في النحو:١/ ٢٧، ورصف المباني: ٣٠٠-٣٠١، والجنى الداني: ٤٥٩.

[٢٩] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٠/١، المسألة ١٨، ورصف المباني: ٣٠٠-٣٠١، والجنى الداني: ٤٥٩، ومغني اللبيب: ٢٨٤.

[٣٠]- ينظر: شرح الكافية الشافية:٧٢١/٢.

[٣١] - صحيح البخاري: ٢٥١٧، رقم الحديث: ٥١٧٧، وصحيح مسلم: ١٠٥٤/٢، رقم الحديث:١٤٣٢ بلفظ (بئس الطعام طعام الوليمة).

[٣٢] - التنقيح: ١٠٤٣/٣.

[٣٣] - هذا صدر بيت وعجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني، وهو للشمر بن عمر الحنفي في الأصمعيات: ١٢٦/١، ولرجل من سلول في الخصائص: ٣٣٠/٣، ودلائل الاعجاز: ١٥٩، ونسبه البحتري في حماسته: ٢٧١، الى عميرة بن جابر الحنفي برواية:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت عنه وقلت لا يعنيني

[٣٤] - مصابيح الجامع: ٣٨/٩.

[٣٥] - ألفية ابن مالك:٤٥.

[٣٦] - سورة البقرة، الآية:٢٨١.

[٣٧] - قد تقدم ذكره

[٣٨] - سورة البقرة، الآية: ٤٨.

[٣٩] - ألفية ابن مالك:٤٥.

[٤٠] - ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٣٢٠/٢-٣٢١، وشرح التصريح على التوضيح:١١٤/٢-١١٥.

[٤١] - سورة يس، الآية:٣٧.

[٤٢] - شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٣١٨/٢.

[٤٣] - صحيح البخاري: ٣٧/٥، رقم الحديث: ٣٨١١، وصحيح مسلم: ١٤٤٣/٣، رقم الحديث: ١٨١١، برواية: لا تشرف لا يصيبك سهمٌ.

[٤٤] - الأصيلي: وهو الامام الفقيه المحدث ، أبو عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأموي نسبة إلى أصيلا المعروفة بالمغرب من كتبه ، الدلائل على أمهات المسائل ، ومن أعماله العلمية رواتبه لصحيح البخاري ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) ، ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: ١٣٥/٧-١٤٤.

[٤٥] - التنقيح: ٧٩٥/٢.

[٤٦] - مشارق الأنوار: ٣٦٢/٢، وينظر: مصابيح الجامع:٣٢١/٧.

[٤٧] - ينظر: شرح التسهيل: ٤٣/٤-٤٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٥٧/٣-١٢٥٨.

[٤٨] - مصابيح الجامع:٣٢١/٧.

[٤٩] - عقود الزبرجد: ١٧٥/١.

[٥٠] - ينظر: الكواكب الدراري: ٥٢/١٥.

[٥١] - ينظر: إرشاد الساري: ١٦٣/٦.

[٥٢] - ألفية ابن مالك: ٨٥.

[٥٣] - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٥٧/٣.

[٥٤] - ينظر: شرح التسهيل: ٤٣/٤-٤٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٥٧/٣-١٢٥٨.

[٥٥] - مصابيح الجامع: ٣٢١/٧.

[٥٦] - المصدر نفسه.

[٥٧] - صحيح البخاري: ١٣٨/١، رقم الحديث ٦٨٧، وينظر: مسند أحمد: ١٤٢/٩، رقم الحديث ٥١٤٢.

[٥٨] - التنقيح: ١/ ٢٠٥

[٥٩] - مصابيح الجامع: ٣٢١/٢-٣٢٢

[٦٠] - ينظر: فتح الباري: ٤٠٦/١٠.

[٦١] - ينظر: شرح الكافية للرضي: ٩٣/٣

[٦٢] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٩/١، واللّباب في علل البناء والإعراب: ٩١/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٣٨٩/٣.

[٦٣] - ينظر: الكشاف: ١٧٨/١.

[٦٤] - شرح الكافية للرضي: ٩٣/٣.

[٦٥] - ينظر: شرح قطر الندى: ٣٢.

[٦٦] سوره البقرة، الآية: ١١١.

[٦٧] - ينظر: أصول النحو: ٩١/٢.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أبجد العلوم، لأبي الطيب محمد صديق القنوجي(ت: ٣٧٠)، الناشر دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- إرشاد الساري، لشرح صحيح البخاري للعلامة شهاب الدين أحمد القسطلاني(ت:٩٢٣هـ)، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.
- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت :١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- ألفية ابن مالك ، لمحمد بن عبدالله جمال الدين (٦٧٢هـ) ، الناشر دار التعاون ، بدون تاريخ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة ، د-ت.
- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د-ت.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، لأبي الفضل القاضي عياض (ت:٥٤٤ه)، تحقيق ابن تاويت الطنجي وعبد القادر الصحراوي ومحمد بن شريفة وسعيد أحمد إعراب، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٦٥-١٩٨٣م.
- التنقيح، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤ م.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح، للإمام الحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي(ت:٧٤٩ه)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، عبد القادر أبو محمد محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ)، الناشر مير محمد كتب خانة ، كراتشي د-ت.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، الكتب العلمية، بيروت ،ط١، ١٩٩٧م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (ت:٩١١ه)، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل ابراهيم، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق نبيل طرفي وأميل يعقوب، الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- حماسة البحتري رواية أبي العباس الأحول، تحقيق: الأب لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.
-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ه)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٤، بدون تاريخ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت:٧٦٥ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، الطبعة الأولى،١٩٩١م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأبن حجر (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد، الهند – الطبعة الثانية: ١٩٧٢م.
- رصف المباني شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢ه)،
تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.
- سر صناعة الاعراب، لابن جنى (ت:٣٩٢ه)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- السلوك في طبقات العلماء والملوك، محمد بن يوسف يعقوب ،تحقيق محمد بن علي الأكوع ، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط٢، ١٩٩٥م.
- سير أعلام النُّبلاء، للذهبي (ت:٧٤٨ه)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالةط٣، ١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي :(١٠٨٩ ه ، دار ابن كثير، دمشق ، ط١، ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت:٧٦٨ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت:٩٠٠ه) ، دار الكتب العلمية، بيروتط١، ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله (ت:٦٧٢ه) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، مطبعة هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري (ت:٩٠٥هـ) بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت:J٦٧٢ه) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، د-ت.
- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الأستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
-شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت:٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، بدون تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن بن عصفور(ت:٦٦٩هـ)، بدون تاريخ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري(ت:٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ، ط١١، ١٣٨١هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح المشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك)، تحقيق د. طه محسن، مكتبة ابن تيميةط١ ، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الصاحبي في الفقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:٣٩٥ه)، تحقيق مصطفى الشويمي، د-ت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري ، أبو عبدالله البخاري (ت:٢٥٦ه)، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج (ت:٢٦١ه) ، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ، بيروت، بدون تاريخ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي (ت:٩٠٢ه)، بيروت، بدون تاريخ.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- عقود الزبرجد على مسند الأمام أحمد، للسيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور سلمان القضاة ، بيروت – ١٩٩٤م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ه) ، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز، و محمد فؤاد ، ومحب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت، بدون تاريخ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- الكتاب لسيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري (ت:٥٣٨ هـ)، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله المشهور باسم الحاج خليفة ، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري ، للكرماني (ت:٧٧٨ه) ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٣٧ م ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين الدمشقي(ت٧٧٥ ه) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢ه)، تحقيق حامد المؤمن، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون تاريخ.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان أبو الحسن الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- مسند أحمد ، الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١ه) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وعادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ٢٠٠١م.
- مشارق الأنوار، للقاضي عياض (ت:٥٤٤ه) ، المكتبة العتيقة ، ودار التراث ، القاهرة، بدون تاريخ.
- المشكل النحوي في لغة الحديث النبوي الشريف في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، رساله ماجستير للطالب ، خالد علي حمو المتيوتي ، كلية التربية- جامعة الموصل، بإشراف أ.م د. خزعل فتحي زيدان البدراني، ٢٠٠٥م.
- مصابيح الجامع لشرح الجامع الصحيح للإمام البخاري، تأليف الإمام القاضي بدر الدين الدماميني (ت :٨٢٧ه)، تحقيق الدكتور نورالدين طالب، دار النوادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء (:٢٠٧ه)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، مصر، ط١، د- ت .
- معاني القرآن، للأخفش (ت:٢٥١ه)، تحقيق فائز فارس، دار البشير، ١٩٨١م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت٣١١ه)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري(ت:٦٧١ه) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٥م.
- المفصل في صناعة الإعراب، جار الله الزمخشري (ت:٥٣٨ه)، تحقيق الدكتور علي أبو ملحم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتضب، للمبرد(ت:٢٨٥ه) ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١،١٩٧٢م.
- النجوم الزاهرة، يوسف بن تغري بردي (ت:٨٧٤ه)، مصر، ١٩٦٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، مصر، بدون تاريخ.